

## مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا: الواقع والتحديات

د. أسامة جمعة العجمي

أستاذ مشارك. علم الاجتماع

### المستخلص:

لقد أدت التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا إلى بروز مؤسسات المجتمع المدني لها من دور بارز في المجتمع بوصفها قطاع ثالث مهم وشريك أساسي للدولة، يساندها ويكمل ما عجزت عنه الأخيرة ولا سيما في ظل الظروف الراهنة. ومن هذا المنطلق فإن هذه الورقة البحثية تسلط الضوء على واقع مؤسسات المجتمع المدني وطبيعة عملها والأدوار التي تقوم بها في شتى المجالات، ومعرفة التحديات التي تعيق دورها. وتوصلت هذه الورقة إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها:

- أن المجتمع المدني في ليبيا ضعيف، ويوجد تخبط واضح في أداء المهام المناطة به، ويعزي ذلك لتدني ثقافة العمل التطوعي.

- يواجه المجتمع المدني في بلادنا كثيراً من التحديات المجتمعية التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، مؤسسات، التحديات، ثقافة، العمل التطوعي.

## مقدمة

بادي ذي بدء نشير إلى أن المجتمع المدني ليس فكرة مرتبطة بالعالم الغربي فقط، وإنما لو أمعنا النظر في تراثنا العربي ولا سيما الإسلامي فنجد في مفاهيم عدة: الشورى والمساواة والتعددية وغيرها. حيث زاد الاهتمام بالمجتمع المدني في الأونة الأخيرة على المستوى العالمي والمحلي على حد سواء وصاحبه عناية واهتمام أكثر من قبل النخب والباحثين والأكاديميين بالدراسة والبحث، يعزي ذلك للفوائد الجمة التي قدمها ويقدمها في شتى المجالات والتي ربما عجزت الدولة ومؤسساتها الحكومية القيام بها.

لذا أصبح المجتمع المدني ضرورة مجتمعية لما حققه من خدمات للأفراد والجماعات على جميع الأصعدة الثقافية والسياسية والاجتماعية والتنمية والبيئية، علاوة على ما يقدمه من حماية لحقوق الأفراد ومصالحهم من أجل ضمان المساواة بينهم معتمدا على عدة آليات وطرق وبرامج وأنشطة بعيدة إلى حد ما عن تدخل الدولة وسيطرتها. وخاصة مع تطور المجتمعات حيث تعددت احتياجات المجتمع ومطالب أفرادها الأمر الذي قد يصعب على الدولة بمفردها إشباع تلك الحاجات مما ساعد على ظهور المجتمع المدني ليساند جهود الدولة ويكملها لتحقيق أهدافها تجاه أفرادها.

المجتمع المدني مجتمع مستقل إلى حد ما عن إشراف الدولة المباشر، ويراه البعض أنها مؤسسات ثانوية تساند المؤسسات الأساسية الحكومية، حيث تنحصر تلك المؤسسات المدنية في الجمعيات الأهلية، والنقابات العمالية والمهنية، والغرف التجارية والصناعية، والمؤسسات الخيرية والحقوقية والنوادي الرياضية وغيرها من المؤسسات التي تعتمد على العمل التطوعي ولا تسعى للربح.

بناء على ما تقدم شاع مفهوم المجتمع المدني ليشير إلى جملة من المؤسسات التي يؤسسها مجموعة من الأفراد بمحض إرادتهم ورغبة منهم دون إجبار من أحد وذلك لتقديم خدمة معينة للآخرين أو للمجتمع ككل.

## أولاً: تحديد موضوع البحث وتساؤلاته:

لقد برز دور مؤسسات المجتمع المدني كمساند ومكمل للدور الحكومي، باعتبار الأول - المجتمع المدني - مؤهل للقيام بدور هام ورئيسي وخاصة في الفترات التي تقصر أو تعجز الأخيرة -الدولة- عن حل بعض القضايا والمشكلات المجتمعية. ومن هذا المنطلق لعبت المؤسسات المدنية دور في تنمية المجتمعات باعتبارها أكثر مرونة وفاعلية وتأثير لقربها من المجتمع ومعرفة أكثر عن احتياجاتها للخدمات، حيث تقدم أساليب عمل وتبتكر حلولاً أكثر واقعية وملاءمة للظروف المحلية، لذلك تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني وأصبح لها قوة لا يستهان بها فلم تعد قاصرة على العمل الخيري والإنساني فقط بل أصبحت شريكا حقيقيا مؤثرا وفاعلا على جميع الأصعدة. وأيضا لتعدد مهام الدولة وهياكلها الإدارية المختلفة فإنه من الصعب تقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية والتنمية المناسبة لجميع فئات المجتمع ولا سيما بعض الفئات المحتاجة مما ساعد على ظهور المجتمع المدني لما له من أدوار وسهولة الوصول إلى تلك الفئات قد تفقدها المؤسسات الحكومية بالدولة، من هنا جاءت الحاجة الماسة لمؤسسات المجتمع المدني لسد الفجوة بين الدولة والمجتمع فهي أكثر نشاط وحماسة دون تعقيدات بيروقراطية أو إجراءات وتوجيهات وتعليمات إدارية رسمية معقدة.

كما تعد مؤسسات المجتمع قوى فاعلة ووسائط هامة في تقديم الخدمات وتنفيذ البرامج التنموية وتفعيل عدد هائل من أفراد المجتمع للمشاركة في صنع القرار ووضع السياسات العامة التي تمس حياتهم بوصفها عاملاً مسانداً ومكملاً للعمل الحكومي يمكن أن تلعب دوراً فعالاً ومؤثراً وقوياً في خدمة المجتمع وتنميته، حيث عكفت مؤسسات المجتمع المدني على القيام بخدمات متنوعة وبرامج ومشاريع متعددة وتنفيذها لسد الفراغ التي قد لا تقدر الدولة بمؤسساتها الرسمية على سدها ولا سيما لبعض الحالات التي تحتاج إلى تلك الخدمات.

نحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على نشأة المجتمع المدني في ليبيا وتطوره وواقع مؤسساته ومعرفة التحديات التي تواجهها. وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما واقع مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا ودورها في المجتمع؟

- ما طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة؟

- ما التحديات التي قد تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني وفاعليته؟

## ثانياً: نشأة وتطور المجتمع المدني

إن بداية التكوين التنظيمي للعمل الأهلي في ليبيا وصفت في العصر العثماني حيث ساعد المناخ في ذلك الوقت على التنافس في جميع المؤسسات وتنفيذ المشاريع التعليمية التي كانوا في حاجة إليها ويسعون للقيام بها كمدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التي أسست على أرض تبرع بها الوالي (باشا) سنة 1898 وزد على ذلك قيام الأهالي بجمع التبرعات لتصل إلى الشكل الذي عليه اليوم. ولقد تم إنشاء معظم دور العلم والمنارات الدينية لتعليم علوم القرآن والمدارس القرآنية من خلال الدعم المالي الذي يقدمه القادرون مادياً من الليبيين أو مشاريع الأوقاف التي كان أفراد المجتمع من الأغنياء يتسابقون للإنفاق عليها وعلى المساجد. كما اهتم الليبيون بجمع التبرعات من بيع الثمار والزروع واعتبروها وقفا للحرمين الشريفين وكانوا يرسلون تلك الأموال مع الحجاج الليبيين الذين يذهبون لأداء فريضة الحج والذين يقومون بتسليمها للمشرفين على إدارة الحرمين الشريفين.

أما المجتمع المدني في العهد التركي: فقد كانت ليبيا تابعة للإدارة التركية قبل الاحتلال الإيطالي حيث كان الاهتمام بالتعليم العصري المتمدن، حيث بدأ الأهالي يهتمون بجمع التبرعات لتلقي العلم وإرسال وفود من الطلبة لتلقي العلم في تركيا التي كانت وجهتهم الوحيدة وذلك لتعليم الشباب الليبي في جميع المجالات العلمية. أما بالنسبة للنشاط النسائي فقد بدأ بالتعليم وبعدها بالعمل التطوعي: حيث تم افتتاح أول مدرسة أهلية للبنات بمدينة طرابلس وكانت بدعم من الأهالي القادرين، واعتمدت على عدد من المعلمات اللاتي يجدن اللغتين العربية والتركية وكان يدرس فيها الحساب والتاريخ والجغرافيا والتدبير المنزلي والحياسة والتطريز والموسيقى.

وفي عام 1908 نشأت أول جمعية نسائية أهلية في ليبيا سميت باسم (نجمة الهلال) وذلك للعمل الإنساني وكان من أهم أعمالها داخليا تدريس الفتيات الحساب والقراءة والكتاب وتعليم القرآن وحفظه وكانت المدرسات متطوعات من ربات البيوت يعرفن باسم (العريفة) بمعنى المعلمة وكانت هذه الجمعية تقوم بتقديم المساعدات العينية للعائلات المحتاجة. هذا بالنسبة لمشاركتها في العمل التطوعي داخل ليبيا، أما خارج ليبيا فقد قامت هذه الجمعية الأهلية بجمع التبرعات لصيانة وإصلاح آبار المياه في مكة المكرمة وجبل عرفات، وأيضا قامت بحملة تبرعات لصالح إنشاء السكة الحديدية في الحجاز وهو المشروع الذي تم الإعلان عنه عالميا وساهمت

فيه بلدان العالم الإسلامي وذلك بالتبرع له ماديا كانت هذه الجمعيات أو منظمة من منظمات المجتمع المدني التي ساهمت بأعمال تطوعية داخل ليبيا وخارجها. (البشاري، 2013: ص6-8)

**أما المجتمع المدني في ليبيا بعد الاحتلال الإيطالي:** فقد بدأ العمل الأهلي في الانتكاس، والتراجع وكان بسبب الهزائم المتلاحقة التي مر بها الجيش الإيطالي، فلم يكن أمام الإدارة الإيطالية إلا تغيير سياستها العسكرية في ليبيا وذلك بإحضار الجنرال الدموي - غريستياني - الذي استعان بالمجرمين الإيطاليين من السجون الإيطالية وأحضرهم إلى ليبيا، كما استعان بسكان الجنوب الإيطالي الذين اشتهروا بالتخلف والجهل وسمح لهم بالقتل والسلب والنهب وعاثوا في الأرض فسادا فارتكبوا. أفضع الجرائم التي تحرمها الإنسانية من عصابات خارجة على القانون وتزايدت حالات الاغتصاب والقتل الجماعي ومصادرة الأراضي، وهذا مما دفع بكثير من الليبيين للهجرة إلى البلاد المجاورة مثل مصر وتونس وبلاد الشام ولذلك فإن الاستعمار الإيطالي قد مثل أخطر وأقذر صور الاستعمار في العالم مما أدى إلى إحباط العمل المدني وتدنيه وتراجعته.

**أما المجتمع المدني في عهد الإدارة البريطانية:** فقد تنفس الليبيون بعض أنفاس الحرية في العمل المدني في الستينات حيث قاموا بتأسيس الأحزاب، أما بالنسبة لعمل المجتمع المدني فقد أسست الجمعيات الأهلية فيما بين 1943\_1949م فوافقت الإدارة البريطانية على إعطاء الترخيص لمزاولة العمل لأكثر من ثلاثين مؤسسة منهم الجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والصحف والأعلام وأيضا بقيام الأحزاب والمظاهرات والجمعيات العامة.

**أما المجتمع المدني بعد الاستقلال:** بعد ما استقلت ليبيا وكان أول دستور لها في 1954 وهو الدستور الملكي وصدر مرافقاً لبعض القوانين التي قام بإعدادها لجنة من الأمم المتحدة وبعض الكفاءات الليبية وبمشاركة خبراء مصريين حيث استعانوا بالقوانين المصرية مع بعض التعديلات التي تناسب الواقع الليبي بعد الاستقلال. وبالنسبة للمجتمع المدني فقد كان هناك القانون الذي ينظمه ولقد كانت هذه الفترة من أخصب الفترات التي تأسست فيها مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الجمعيات الأهلية والخاصة بالمرأة والطفل ومحو الأمية وأيضا مراكز الشباب والأندية الرياضية والحركة الكشفية ونقابات العمال والنقابات المهنية وغيرها.

وبعد اكتشاف النفط في ليبيا عاد كثير من المهاجرين الليبيين إلى بلادهم، وفتحت البعثات للدراسة في الخارج. وأيضا عند عودتهم ساهموا في البناء الاجتماعي والتربوي في ليبيا. مما أدى إلى انتشار التعليم بأنواعه

وفتح التعليم العالي ولاسيما الجامعة الليبية التي ساهمت في إنشاء وتفعيل العمل الأهلي والاهتمام بوسائل الإعلام.

وقد سعت هذه المؤسسات على تقديم الكثير من الأعمال التطوعية التي ساهمت في نهضة ليبيا وتنميتها في جميع المجالات، وكانت مدعومة من وزارة الشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة آنذاك. (المرجع السابق، 2013: ص ص 9-10)

**أما المجتمع المدني إبان الفترة 1969 - 2011:** في هذه الحقبة صدر قانون رقم 111 لسنة 1970 بشأن الجمعيات ولم يختلف عن قانون السابق إلا بعض المواد وتواصل العمل به إلى 2001 حيث صدر قانون 19 بشأن تنظيم الجمعيات الأهلية. وقام بإصدار هذا القانون مجموعة من المتخصصين والمهتمين بالعمل القانوني والأهلي ووضعت بعض المواد التي قيدت العمل الأهلي وجعلته صعباً للغاية. (قانون 19، 2001)

ويعد هذا القانون من أصعب القوانين الموجودة في المجتمعات العربية نظراً لوجود بعض المواد التي جعلت من العمل الأهلي أمراً يصعب تحقيقه، علاوة على أن العمل الأهلي في ليبيا في هذه الفترة من حياة ليبيا والليبيين كان ميسياً. ولقد واجه هذا القانون كثيرا من الانتقادات أهمها:

- أن الشرط المتعلق بعدد المؤسسين للجمعية يشترط أن لا يقل عددهم عن خمسين عضوا وهذا يصعب تحقيقه.
- يشترط أن يكون مقر الجمعية مكان خاص لممارسة أعمالها وفي نفس الوقت تمنع الحكومة استخدام الأسقف والأماكن الإدارية التابعة للدولة.
- إن الدولة ألغت الدعم المادي للعمل الأهلي وسمحت للجمعيات الأهلية بالاستثمار. واعتمد العمل الأهلي على إدخال عضوية أشخاص قادرين مادياً وذلك بقصد الحصول على الدعم المادي للعمل الخيري.
- اقتصرت الدولة على تقديم بعض الإعفاءات الضريبية وتسهيل الإجراءات وكانت المشاكل المادية تهدد الجمعيات مما جعلها تسلك طريق الاستثمار الذي أبعداها عن دورها الإنساني.
- اشترط القانون تدخل اللجنة الشعبية العامة في كثير من المواد لتعطيل عمل الجمعيات الأهلية بتعقيدات إدارية.

- اشتراط الموافقة الأمنية لتأسيس الجمعية الأهلية تعقد عمل هذه الجمعيات في كثير من الأمور.
- لقد كان المجتمع المدني في ليبيا إبان الفترة الماضية (1969 - 2011) مقيداً ومسيباً بقوانين شاده مسيطرة ومكبلة لحرية مؤسسات المجتمع المدني بكل مجالاته وأهدافه كما يلي:
- إن النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والروابط والجمعيات في ليبيا كانت مسيسه وغير تنافسية وإلزامية وليس لها أي فعالية في تطور المجتمع وازدهاره وأن نشأتها وتنظيمها (هيكلها التنظيمي) وحلها كان يتم بقرارات ولوائح وقوانين رسمية.
- إن مؤسسات المجتمع المدني لا تمثل مجالاً مستقلاً ومنفصلاً عن الدولة وجهات ضاغطة على سياستها وإنما هي منفصلة في البنية التنظيمية الرسمية وتعتبر جزءاً من آليات النظام السياسي (السلطة الحاكمة) في ليبيا والذي اسند وللأسف على سياسات النظرية الجماهيرية وغيرها. (البشاري، 2013: ص 11-13)

**أما المجتمع المدني بعد 17 فبراير 2011:** في الواقع إننا لو رجعنا إلى ما قبل 2011 في ليبيا، فإن عدد مؤسسات المجتمع المدني قليل جداً إذا ما قورن بعددها الحالي وإن جل الجمعيات الأهلية في العهد السابق كانت بعضها مراقبة والبعض الآخر مسيسه. وفي نهاية 2011 حدثت تطورات ملحوظة في العمل التطوعي والنشاط الأهلي من خلال ظهور مبادرات فردية وجماعية، وتكوين جمعيات أهلية وخيرية وأحزاب سياسية. حيث بادر المجلس الوطني الانتقالي بإنشاء وزارة الثقافة والمجتمع المدني حيث قامت بتشجيع وإنشاء وتأسيس الجمعيات الأهلية ودعمها مادياً وتشريعياً حتى وصل عددها إلى نحو (4500) تقريباً مؤسسة مجتمع مدني.

وقد ساهم المجتمع المدني بمؤسساته في ليبيا ولا سيما عندما بدأت ليبيا تنتقل من نظام غير ديمقراطي إلى ديمقراطي وذلك من خلال المشاركة والمراقبة في انتخاب المؤتمر الوطني العام والحكومات المتعاقبة الانتقالية والمؤقتة، وما شهدته خلال انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور (لجنة الستين) وكذلك ما شهدنا في مساهماتها من انتخابات المجالس البلدية في جميع أنحاء ليبيا. كما لعب المجتمع المدني في الآونة الأخيرة دوراً كبيراً في تقديم الخدمات في جل المجالات الانسانية منها والخيرية ولاسيما الدور التوعوي الذي يعد من أهم الأدوار.

يتضح مما سبق أن المجتمع المدني أصبح أحد أدوات التغيير الفعلية النشطة والذي لم يستقر دوره على تقديم الخدمات التنموية فحسب بل أصبح من أهم الأدوات التي تدافع عن الديمقراطية والحقوق والحريات ومحاربة الفساد بكل ألوانه وأشكاله والدعوة للمشاركة في صنع سياسة المجتمع وأيضا من أهم أدوار المجتمع وهو تمكين الشعب من التمسك بمبدأ المواطنة وبناء الدولة.

### ثالثاً: واقع المجتمع المدني في ليبيا

تعرض المجتمع المدني في بلادنا خلال الحقبة السابقة لسيطرة النظام وأجهزة الدولة حيث تم تسييسه وتقييده بقوانين لعل من أهمها قانون رقم 111 لسنة 2001م وكذلك إلغاء الأحزاب السياسية وتجريمها وغيرها من اللوائح والقوانين التي قلصت من دوره. إلا أنه في العقد الأخير بعد 2011م ساهم التحول الديمقراطي في ليبيا إلى وجود مجتمع مدني فاعل حاول القيام بحل القضايا الشائكة والمشاكل العالقة. حيث شهدت ليبيا في بداية 2012م تطورا ملحوظاً وانتشارا متسارعا وأعداداً متزايدة في مؤسسات المجتمع المدني التي اضطلعت آنذاك بدور هام في سد الثغرات التي قصرت الدولة عن ملئها حيث قامت الأولى بتقديم الخدمات الإنسانية والخيرية والاجتماعية علاوة على البرامج والمشاريع التنموية والثقافية والبيئة وغيرها.

ونتيجة للتغيرات السياسية والإدارية التي حدثت على مستوى ليبيا في الأونة الأخيرة زاد الاهتمام بالمجتمع المدني وتأسيس مؤسسات مدنية في مختلف المجالات منها ما هي مهتمة بالبيئة والتنمية والصحة، وأخرى بحقوق الإنسان والمرأة والشباب وذلك من أجل المشاركة في خدمة المجتمع وتنميته.

لقد نشط المجتمع المدني في ليبيا رغم الوضع السياسي والإداري للبلاد وحاول أن يمارس دوره من خلال الجمعيات والمنظمات والمؤسسات كل حسب مجاله وأهدافه. حيث وصل عددها إلى (4500) مؤسسة مجتمع مدني في 2012م مسجلة في مفوضية المجتمع المدني في طرابلس، وتزايد عددها إلى أن وصلت إلى (9000) مؤسسة بحلول عام 2022م على مستوى ليبيا. وعلى الرغم من التطور الهائل الذي عرفه المجتمع المدني والزيادة الهائلة في عدد مؤسساته فإنه يواجه العديد من التحديات التي تحد من دوره وتقلل من فاعليته وربما يؤدي إلى تلاشي تلك المؤسسات وتبقى أعداد وأسماء مسجلة - حبر على الورق - دون أي دور فعال وإيجابي.

إن تجربة مؤسسات المجتمع المدني ما تزال في بداياتها الا أنه من الملاحظ تراجع دورها ويظهر ذلك جلياً من خلال التخبط الواضح في تحقيق أهدافها ومهامها المناطة بها يعزي ذلك إلى حداثة المجتمع المدني في ليبيا، أي أنه مازال ضعيف على الرغم من الزيادة الطردية في عدد مؤسساته وهذا يعزي إلى جملة من الأسباب لعل من أهمها: أن المجتمع الليبي يتميز ببعض الخصائص الاجتماعية التي لا تشجع الأفراد للانخراط فيها، علاوة عن الظروف المعيشية والأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد.

#### رابعاً: أدوار مؤسسات المجتمع المدني

إن لكل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني مجالاً محدداً وأهدافاً تسعى لتحقيقها، وربما تتداخل بعض المهام بين مؤسسة وأخرى، فهناك مؤسسات تهتم بالتوعية والتثقيف وأخرى بالأعمال الإنسانية والخيرية، وبعضها يهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان: كحقوق المعاقين والمرأة والطفل وغيرها يهتم بالبيئة والتنمية حيث تقوم تلك المؤسسات بدور في المجتمع من خلال برامج وأنشطة تتمثل في: أنشطة توعوية تهدف إلى توعية وتثقيف أفراد المجتمع، وأنشطة، وقائية تهدف إلى إدراك القضايا والمشكلات المجتمعية، وأنشطة علاجية تهدف إلى مواجهة المشكلات المجتمعية. ويمكن عرض بعض الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني على النحو التالي:

- تقدم مؤسسات المجتمع المدني في مجال التعليم خدمات لبعض فئات المجتمع كفتح فصول محو الأمية للحد من ظاهرة الأمية.

- تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى تقديم الرعاية الاجتماعية للأفراد ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأطفال وكذلك المحتاجين والفقراء.

- تقوم بعض مؤسسات المجتمع المدني بدفع تنمية المجتمعات اقتصاديا كالقيام بأنشطة اقتصادية في مجال المشروعات الصغرى. كإقامة مراكز تدريب والاسهام في تشغيل الشباب للحد من مشكلة بطالة الشباب.

- تهتم مؤسسات المجتمع المدني بالبيئة وذلك من خلال أنشطة وبرامج فعلية تقوم بها: كحملات التشجير وحملات النظافة وأنشطة علمية كالندوات وورش العمل والمؤتمرات وأنشطة تثقيفية كالاحتفال بالأيام والمناسبات

البيئية على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي. لخدمة وتنمية البيئة والنهوض بها وتحسينها وحمايتها من التدهور والتلوث البيئي. (حجازي، الشرقاوي، 1434: ص201)

- بعض مؤسسات المجتمع المدني تقوم بتعبئة الأعضاء بالجانب السياسي، فهي تعمل على تعزيز المشاركة السياسية، وتمكن الأفراد من الإسهام في الحياة السياسية وترسيخ الديمقراطية.

- مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالجانب الثقافي تعمل على تشجيع الفنون الجميلة ونشر ثقافة التسامح.

- هناك مؤسسات مجتمع مدني مهمتها التواصل مع شعوب أخرى تحت مسمى جمعيات الصداقة تسعى لتوثيق علاقات الود والتفاهم بين تلك الشعوب.

- تقوم مؤسسات المجتمع المدني بمكافحة الحروب، أي جماعات السلام التي تهتم بتوطيد السلام ومكافحة الاتجاهات العدوانية.

- تهتم مؤسسات المجتمع المدني بمراقبة الحكومات، إما بدعوى مكافحة الفساد أو بحماية المواطنين والوقاية من الاعتداء عليها. (الشمري، 2008: ص39-40)

وبناء على ما تقدم تسعى مؤسسات المجتمع المدني بجهودها التطوعية إلى خدمة المجتمع وتحسين نوعية الحياة لأفراده في شتى المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية وغيرها.

## خامساً: التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني

تواجه مؤسسات المجتمع المدني كثيراً من التحديات التي تؤثر على قيامها بأدوارها في خدمة المجتمع وتنميته. ومن هذه المعوقات ما يلي:

أ. ما يتعلق بالدولة: يمكن حصر بعض التحديات ذات العلاقة بالدولة فيما يلي:

- رقابة الأجهزة الحكومية ولا سيما الأمنية والاستخباراتية، والمتابعة من المؤسسات الإدارية ذات العلاقة تأخذ شكلاً بيروقراطياً يعد من التحديات التي تعيق مؤسسات المجتمع المدني وتؤثر على استقلاليتها.
- عدم دعم الدولة لتلك المؤسسات المدنية بأي دعم مادي أو معنوي أو فني أو لوجستي أو معرفي.
- صعوبة حصول مؤسسات المجتمع المدني موافقة لتنفيذ بعض الأنشطة والبرامج ولا سيما ذات العلاقة بالدولة، علاوة على منعها من الحصول على تمويل من منظمات دولية أخرى إلا بعد الرجوع إلى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وتعقيد الإجراءات وتطولها الأمر الذي يحرمها من ذلك الدعم المقدم من الخارج.
- إقصاء وتهميش مؤسسات المجتمع المدني وعدم إشراكها من قبل الدولة في رسم السياسات وصنعها وكذلك في عمليات التخطيط التنموي، الأمر الذي يؤثر على تنفيذ تلك السياسات وفعاليتها.
- حساسية العلاقة بين بعض مؤسسات المجتمع والدولة ولا سيما عند ما تتلقى التمويل الأجنبي الذي تحصل عليها تلك المؤسسات حيث يمثل إشكالية للدولة لتحسسها منه باعتقادها أنه يستغل في أغراض ضد الدولة. (الشاعري، 2019: 218)

مما تقدم يبدو أن هناك حاجة إلى تنظيم هذه العلاقة وتوضيح حدودها في إطار الاعتماد المتبادل والتعاون والشراكة بما يمكنهما كقطاعين (حكومي، ومدني) من المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة وتقدم المجتمع ونموه وتطوره.

ب. **تحديات تتعلق بالمجتمع:** نظراً لحدثة المجتمع المدني في ليبيا، فهناك تدني بأهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني الأمر الذي يؤدي إلى عزوف في عدد الأعضاء المنخرطين في تلك المؤسسات، وهذا قد يعزي لتدني ثقافة العمل التطوعي خاصة والمجتمع المدني عامة، وإلى الثقافة العربية التي تتسم بكثير من الصفات أهمها: غياب ثقافة التطوع والمواطنة واحترام التعددية، بالإضافة إلى الالتباس بشأن مفهوم المجتمع المدني ومجالات عمله وممارساته، علاوة على الظروف المعيشية الصعبة وظروف الحياة اليومية المعقدة.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه المجتمع المدني وجهة النظر التي ترى أن المجتمع المدني بشكله الحديث ليس نتاجاً طبيعياً لتطور المجتمعات العربية، ولكن تم استيراده من الخارج، وبالتالي يظل مرتبطاً بالخارج من خلال التشبيك والتمويل. (الشاعري، 2013: ص219)

ج. **تحديات تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني:** ثمة تحديات داخلية من المؤسسات نفسها تعيق وتحد من دورها وبالتالي يمكن أن تفشل من فاعليتها وإدائها واستمرارها لعل من أهمها ما يلي:

- نادراً ما يوجد تعاون وتنسيق بين المؤسسات المدنية فيما بينها، ولا سيما تلك التي تعمل في نفس المجال، علاوة على أن بعض المؤسسات وخاصة التي لديها موارد مالية كافية لا تنظم برامج وأنشطة مشتركة بينها هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تحفز أعضائها والمواطنين على المشاركة في العمل المدني.

- إن عدم إدارة المؤسسات المدنية بشكل ديمقراطي من قبل أعضائها يؤثر سلباً على فاعليتها ونشاطها كوجود رؤساء وأعضاء ومدراء على رأس المؤسسة دون التداول السلمي على تولي تلك المهام من أعضاء آخرين بالمؤسسة نفسها، يؤثر على استدامة المؤسسة، ويخلق نوع من الاحباط والفتور من الأعضاء الآخرين ولا سيما الشباب، علاوة على عدم مشاركتهم في صنع القرار بالمؤسسة وعادة ما تتم بشكل فردي وليس جماعي. (الشاعري، 2013: ص83)

- عدم خبرة الأعضاء المنخرطين بالمؤسسات المدنية والعاملين بها ونقص المعرفة بالأمور المالية ووضع الخطط والاستراتيجية وإعداد الميزانية أو الموازنة لبعض المشاريع يعد تحدي لها.

## سادساً: الاستنتاجات التوصيات:

أ. الاستنتاجات: من خلال البحث نستنتج ما يلي:

- تزايد أعداد مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا بشكل غير مسبوق في الأونة الأخيرة (كماً وليس كيفاً) أي من غير النهوض بمستوى أدائها وعدم قدرتها على القيام بتحقيق أهدافها، واقتصارها على بعض الخدمات البسيطة كالتوعية والتثقيف والأعمال الخيرية فقط.
- المجتمع المدني في ليبيا ضعيف لازال في بداياته الأولى وهناك تخبط واضح من مؤسساته في أداء المهام المناطة بها يعزي ذلك لتدني ثقافة العمل التطوعي.
- المجتمع المدني في ليبيا يحتاج إلى تعبئة الجهود على المستوى المحلي والوطني.
- تراجع دور مؤسسات المجتمع المدني في الأونة مقارنة ببداية نشأتها وتأسيسها نتيجة للظروف الراهنة في البلاد كالانقسام السياسي والحروب والظروف المعيشية.
- يغلب على مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا برامج وأنشطة تقليدية خدمية ورعائية، بينما تنظر إلى التنمية باعتبارها مسئولية الدولة.
- دور مؤسسات المجتمع المدني موجود بدرجة ضئيلة يحتاج إلى تكاثف وتضافر الجهود للنهوض بها لتقديم خدمات في جل المجالات كلاً حسب مجال تخصصها.
- تسد مؤسسات المجتمع المدني بعض الثغرات والفراغ التي لا تقدر الدولة ومؤسساتها الحكومية على سدها.
- تواجه مؤسسات المجتمع المدني العديد من التحديات المجتمعية التي تؤثر على القيام بأدوارها على أكمل وجه في خدمة المجتمع وتنميته.

ب. التوصيات: في ختام هذا البحث نوصي ببعض التوصيات لتعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني على النحو التالي:

- ضرورة دعم برامج مؤسسات المجتمع المدني وأنشطتها ومشاريعها من قبل الدولة ومؤسساتها وأجهزتها الحكومية.

- نشر ثقافة العمل التطوعي لدى فئات المجتمع، وكذلك إبراز أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

- العمل على تدريب النشطاء والعاملين والقياديين بتلك المؤسسات من الناحية الإدارية والفنية، وكذلك في مجالات وميادين العمل التطوعي.

- ضرورة التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني ولا سيما التي تعمل في نفس المجال وتوحيد جهودها لتحقيق أهدافها على أعلى مستوى والوصول إلى نتائج مثمرة.

- الاستعانة بخبرات الهيئات والمنظمات الدولية والاستفادة من تجاربها وخبراتها في إدارة مؤسسات المجتمع المدني المحلية وتعزيز قدراتها.

## المراجع

- منيرة أحمد البشاري، مؤسسات المجتمع المدني في إطارها القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.
- وفاء كاظم الشمري، المجتمع المدني، الدار الاكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، 2008.
- سالمة عبدالله الشاعرى، المجتمع المدني "النشأة والتطور"، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2019.
- هدى محمد الحجازى، نجوى إبراهيم الشرقاوى، العمل التطوعى ومؤسسات المجتمع المدني، دار الزهراء، الرياض، 1434.
- قانون رقم 19/2001م، بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية في ليبيا، مؤتمر الشعب العام (سابقاً)، لسنة 2001م.